

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/G/20
15 March 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٨ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى

مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان بالإنيابة

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية ارتكاب خروق جسيمة وانتهاكات خطيرة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما ترتكب أيضاً انتهاكات لمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ضد السكان الفلسطينيين المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إذ أنها تواصل الإصرار على استعمال القوة المفرطة والعشوائية ضد الشعب الفلسطيني في أعمال لا حصر لها ترقى إلى مستوى جرائم الحرب وإرهاب الدولة، بالإضافة إلى انتهاكها المنهجي لحقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين المدنيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ففي يوم الأربعاء الأخير، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية مجزرة أخرى في قطاع غزة، أثناء عملية توغل مزدوجة لمنطقتين مكتظتين بالسكان شرقي مدينة غزة وفي رفح، فقتلت ما لا يقل عن ١٥ فلسطينياً وأصاب ٦٢ شخصاً آخرين بجروح.

وقد بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلية، بدعمها الدبابات، باقتحام حي الشجاعية شرقي مدينة غزة في وقت مبكر من يوم الأربعاء، وفتحت نيران رشاشاتها الثقيلة المتقطعة من الدبابات الغازية على نقطة تفتيش تابعة للشرطة الفلسطينية، فقتلت رجل شرطة ومراهقاً، وأصابت ثلاثة أطفال آخرين على الأقل بجروح.

وقامت قوات احتلال إسرائيلية، على حدة، تدعمها ١٠ دبابات و ٣ جرافات مدرعة، بغزو مخيم رفح للاجئين الواقع على الحدود بين قطاع غزة ومصر. وأصيب ما لا يقل عن ١٣ فلسطينياً بجروح، من بينهم ٣ أطفال.

وكان الشهداء هم: محمد أحمد حلس (١٧ عاماً)، وهاني محمود أبو سخيطة (٢٥ عاماً)، ومحمد عياش العجلة (٣٤ عاماً)، وأحمد كمال أبو عرمانة (٢٢ عاماً)، وهيثم ربحي عابد (٢٨ عاماً)، وإسماعيل محمد أبو العطا (٢٢ عاماً)، ومهدي يعقوب زيدية (٢٥ عاماً)، وأكرم عقيلان (٢٢ عاماً)، وعامر محمد الغمري، وأيمن نصر الشيخ خليل، وأشرف فاروق حسنين، ومحمد جهاد الحايك، ومحمد زهران طنطاوي، وإبراهيم محمد زعرب. ولم يتم التعرف بعد على هوية الشهيد الخامس عشر.

وفضلاً عن ذلك فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية، كما هي الحال عادة بعد ما تقوم به من غارات وعمليات توغل وما ترتكبه من مجازر، قد جعلت من المستحيل على العاملين الطبيين الفلسطينيين إجلاء كثير من الجرحى.

وفي الوقت نفسه قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، صباح يوم الخميس ١٢ شباط/فبراير، بإطلاق النار على شخص فلسطيني في قرية قراوة بني زيد الواقعة شمال غربي مدينة رام الله بالضفة الغربية.

وبالإضافة إلى ذلك قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، في ١٠ شباط/فبراير، باقتحام مخيم عايدة للاجئين، وفرضت حظراً للتجول على قرية حوسان، غربي بيت لحم، واعتقلت ما لا يقل عن ١٠ فلسطينيين في بيت لحم والظاهرية، بالقرب من الخليل، وقرى غربي رام الله، ونابلس في الضفة الغربية، واعتقلت ستة صيادي أسماك في قطاع غزة.

وفي يوم الاثنين ٩ شباط/فبراير، أي قبل مجزرة يوم الأربعاء ١١ شباط/فبراير بيومين، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية بأعيرة نارية أحمد مهدي (٢٣ عاماً) في مدينة جنين بشمالي الضفة الغربية، و خليل إبراهيم بوادي (٢٣ عاماً) ورامي صالح أبو منديل (١٧ عاماً) بالقرب من معبر المنطار بين قطاع غزة وإسرائيل. واعتقلت هذه القوات أربعة فلسطينيين أثناء غارة شنتها على مدينة طولكرم بشمالي الضفة الغربية، كان من بينهم وليد أحمد حطاب الذي أصيب شقيقه مجيد بجروح في هذه الغارة. وهدمت هذه القوات منزلي إبراهيم عطية محمد براغيث وآمال سليمان عبد المحسن كوازة في حي بيت حنينا بالقدس الشرقية المحتلة.

وفي يوم الأحد ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أنهت قوات الاحتلال الإسرائيلية غزواً دام ١٨ ساعة لمدينة رفح، حيث أصابت ٢٠ فلسطينياً بجروح، معظمهم من المارة، ٩ منهم من الأطفال، واقتحمت بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية، وقلقيلية في شمالي الضفة الغربية، واعتقلت عدة فلسطينيين، وأغلقت المنطقة وفرضت حظراً للتجول على قرية ترمسعيا شمال رام الله، واحتطفت جريحاً فلسطينياً في مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس.

وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، يوم الأحد أيضاً، بإعلان قرية بدروس والمنطقة المحيطة بها منطقة عسكرية مغلقة توطئة لبناء المرحلة الثانية من جدار الفصل العنصري الذي تبنيه إسرائيل، والذي يصادر مساحات واسعة من أراضي قرى الضفة الغربية.

وفضلاً عن ذلك، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل هدم مزيد من البيوت باستخدام شحنات متفجرة وجرافات مدرعة، جاعلة بذلك مزيداً من الأسر الفلسطينية أسراً مُعدمة ومشردة وذلك في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية التي تعاني فعلاً من اليأس والإفقار. ومنذ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، هُدم ١٧ مبنى تؤوي معاً ١٧٠ شخصاً. وفي ليلة وصباح يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، هُدم ٣٦ منزلاً إضافياً مما ترك ٤١٤ شخصاً بلا مأوى. وفي الصباح الباكر من يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير، انتهت عملية توغل أخرى مخلّفة وراءها أربعة منازل أخرى مهدمة. وعمليات الهدم هذه التي تقوم بها الجرافات العسكرية الإسرائيلية قد زادت من الأزمة الإنسانية الحادة التي تعاني منها رفح، حيث فقد ما مجموعه ٩٧٠ ٩ شخصاً منازلهم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأدت الأعمال الإسرائيلية منذ ذلك التاريخ في قطاع غزة إلى تشريد ما مجموعه ٨٥٢ ١٤ شخصاً بسبب هدم منازلهم.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً فرض قيود خانقة شديدة، بما في ذلك عمليات حظر التحول على حرية حركة الأشخاص والبضائع، حتى تلك التي تكون أغراضها طبية وإنسانية. كما تواصل هذه القوات على نحو محموم الحملة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية وبناء الجدار التوسعي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بناؤه في القدس الشرقية وحوها، وما ينطوي عليه ذلك من جميع أشكال مصادرة وتدمير الأراضي والهياكل الأساسية الفلسطينية. وتصر هذه القوات أيضاً على سياسة إلقاء القبض على آلاف الفلسطينيين واعتقالهم، ومن بينهم نساء وأطفال.

وقد ضمنت إسرائيل، عن طريق مواصلة هذه السياسات والممارسات غير المشروعة والتي تقوم على العنف والاضطهاد، استمرار تصاعد التوتر وزيادة الخراب واليأس في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، الأمر الذي يخرب أي جهود فلسطينية ترمي إلى إبرام وقف لإطلاق النار مع الجماعات المكافحة ويقوض أي جهود أخرى ترمي إلى تهدئة الأوضاع على الأرض واستئناف مفاوضات السلام.

وفي الواقع، أدت هذه السياسات والممارسات غير المشروعة إلى زيادة تفاقم حالة التوتر على الأرض وإلى استفحال الأزمات الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

وإزاء جميع جرائم الحرب هذه وإرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني فإنه يجب تحميل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن ذلك كما يجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه قوات الاحتلال هذه الغارات العنيفة والفتاكة في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستخدام القوة المفرطة والعشوائية ضد السكان المدنيين، فإن عدد القتلى ما زال يتصاعد ومعه عدد المدنيين المصابين بالإضافة إلى حصيلة الدمار والحسائر. فقد سقط ما لا يقل عن ٢ ٧٦٠ شهيداً فلسطينياً منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأصيب ٢٥ ٠٠٠ شخص آخرين بجروح.

وفي ضوء الحالة القاسية المتصاعدة بشكل مطرد والتي تسود في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمعاناة التي يتعرض لها جميع المدنيين الفلسطينيين على أساس يومي، فإننا نناشد سعادتكم مرة أخرى، وعن طريقكم المجتمع الدولي، مطالبة إسرائيل بوضع حد لدورة العنف المتصاعدة هذه التي ترتكبها قواتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالامتناع عن العقوبات الجماعية التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على السكان المدنيين الفلسطينيين بأسرهم، وبالالتزام بالاتفاقات الموقعة الثنائية والمتعددة الأطراف، وبالتقيد بالتزاماتها الدولية، والامتثال لمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان، في إطار البند ٨ من جدول أعمالها.

التوقيع:

نبيل رملأوي

السفير

المراقب الدائم
